مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في : 27/09/2018
رقم السؤال : 1 425

إلى السيد رئيس الحكومة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تفعيل آلية جهاز التفتيش وحماية المفتشين الجادين في أداء وظائفهم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير،

من خلال مواكبة ما تقوم به مختلف الأجهزة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في تفعيل وتنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للتربية والتكوين التي تؤطرها مبادئ وتوصيات وآراء المجلس الأعلى للتعليم، ومن خلال تتبع برنامج الحكومة الذي يعتبر إصلاح قطاع التعليم ذا أولوية قصوى. مما يستدعي تعبئة كل مكوناته والدعوة إلى إشراك الجميع من أجل خوض هذا الإصلاح الشاق والعميق.

فإننا لاحظنا من خلال ما نتوصل به من تظلمات وانتقادات من جهة حول تصرفات بعض الأجهزة التي من المفروض أن تكون هي المبادرة إلى إخبار الرأي العام، وأن تعمل على تعبئة المكونات الداخلية للقطاع، ومن خلال ما يظهر أيضا على وسائل الإعلام المختلفة، من جهة أخرى، من وجود اختلالات واستمرار عقليات ما زالت لم تفهم أن مسألة الحكامة التربوية أضحت مستعجلة وفائقة الدقة والخطورة.

وانطلاقا مما تنص عليه المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين من ضمان الاستقلالية الضرورية لتنظيم هيئة المشرفين التربويين، وذلك لممارسة التقويم الفعال والسريع على أسس شفافة ومعايير واضحة.
وفي الوقت الذي تؤكد فيه الوثيقة الإطار لتنظيم التفتيش على أن هيئة التفتيش بقطاع التربية الوطنية تحتل مكانة خاصة باعتبار أن أدوارها تشكل عاملا حاسما في إنجاح الإصلاحات التربوية وتطوير منظومة التربية والتكوين، سواء على مستوى الحكامة الجيدة أو على مستوى التدبير التربوي والمالي أو على مستوى المقاربات البيداغوجية؛ كما أنها تلعب دورا بارزا وقياديا في الرفع من جودة أداء المنظومة التربوية، وتحسين العملية التربوية التكوينية عن طريق التكوين والتأطير والربط بمستجدات الحقل التربوي؛ كما أنها تعتبر حلقة مركزية في تطوير الوظائف الأساسية للمدرسة المغربية، وتفعيل مقتضيات إصلاح المنظومة. وهو ما يؤكد عليه المجلس الأعلى للتعليم - في مشروعه الرامي إلى تطوير مهنة التفتيش التربوي ومهامه –

وفي سياق التطوير المتجدد لمختلف مكونات التأطير التربوي، من خلال خلق جهاز تفتيش متمتع بالقدر الملائم من الاستقلالية، من أجل الارتقاء بأداء المنظومة، والإسهام النوعي في تجويد منتوجها.

وعلى عكس ما سبق ذكره من مبادئ، نلمس للأسف على أرض الواقع وجود تناقض واضح بين الشعارات والممارسات.

فقد وصلتنا شكاية من مفتش لمادة اللغة العربية يرصد فيها عددا من الظواهر غير السليمة في منظومة التربية والتكوين بمنطقة التفتيش التي يشرف عليها، وتجسد فسادا تربويا فاضحا – حسب قوله – وبدل احترام الاستقلالية الوظيفية لجهاز التفتيش، بادر المدير الإقليمي إلى التستر غير التربوي على التهاون في أداء الواجب المهني وتبليغ الرسالة التربوية، متعمدا إقبار تقاريره في الموضوع من خلال عدم الرد عليها ورفض توقيعها.

صاحب السؤال

عبد اللطيف اعمو

لهذا، فإننا نلتمس منكم - السيد الوزير - إيضاح رأي الوزارة الوصية على القطاع فيما يتعرض له هذا المفتش التربوي من مضايقات وإهانات وتهديدات، وفيما يقوم به المدير الإقليمي لوزارتكم بمنطقة التفتيش التي يقوم بالإشراف عليها، من عرقلة لعمل المفتش التربوي مع إهانته نفسيا ومعنويا، والتستر على الفساد التربوي، والعمل بتوجيهات غير توجيهات الوزارة الوصية على القطاع أو مصالحها الخارجية، وتعطيل الحكامة الجيدة في التسيير والتدبير؛

كما نسائلكم، السيد الوزير، حول ما يشير إليه المفتش المعني من وجود فساد تربوي مستشر في تدريس مادة اللغة العربية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي بمنطقة التفتيش (ب) التي يقوم بالإشراف عليها تربويا وقانونيا.

أشكركم مقدما، وتقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

صاحب السؤال

عبد اللطيف اعمو